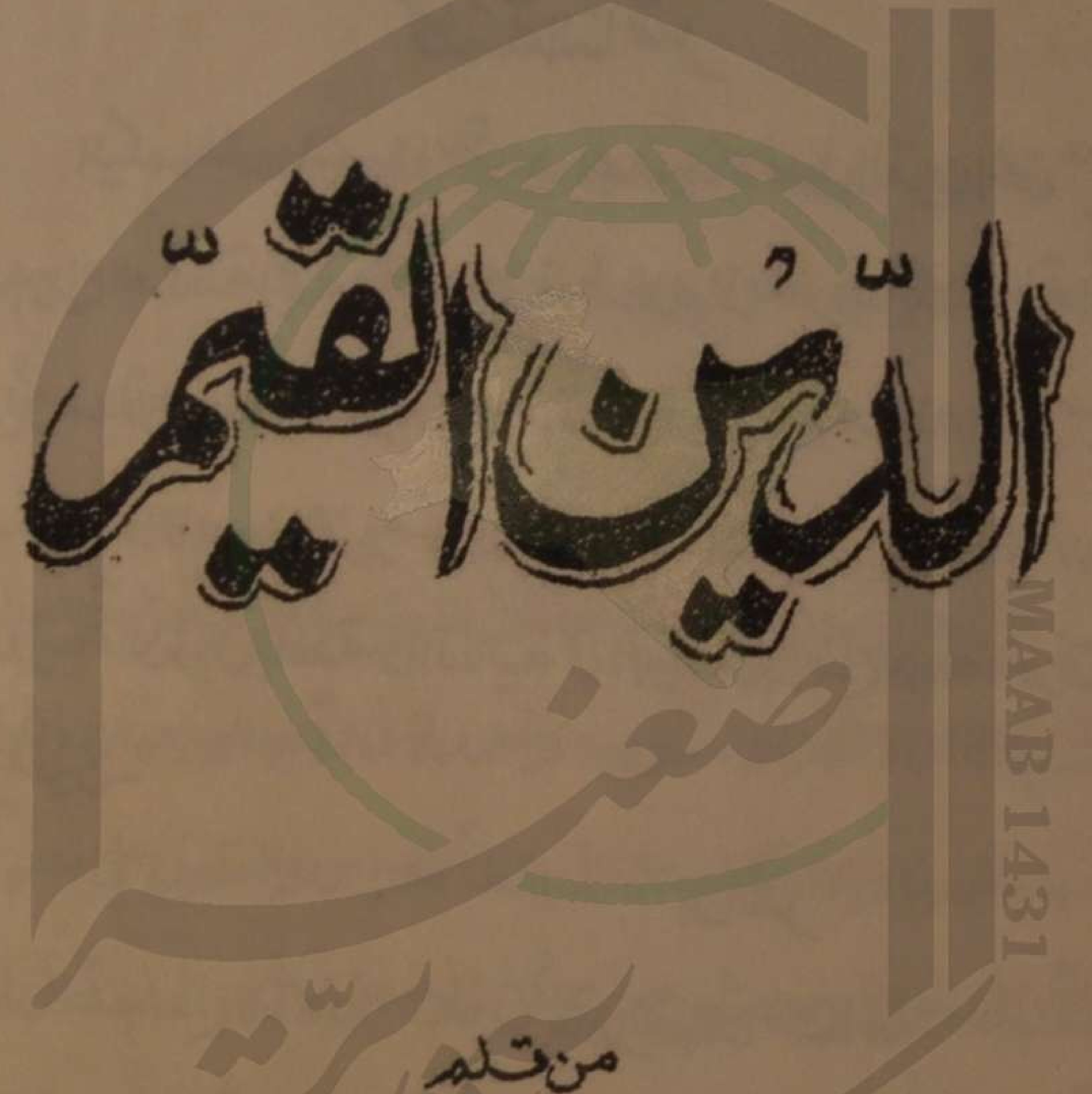
من منشورات امامیه مشن فی بلدة لاهور ء ۱۹۶۵



من قلم

العلامة الشهير الحجة المجاهد السيد علی نقی النقوی دام ظله

قیمت ۲۵ پیسے

كلمة النّاشر

اليكم المتن المتين او التجريد الجديد لاصول الدّين الحق سمح
به يراع العلّامة الحجة المّقوى على نمط الايجاز المقرون بالاحاطة الّذى
لايؤمل الآمن مثله وهو الّذى من اقتداره على البيان انه اذا اوسع
استوسع واذا اوجز اعجز وعسى ان تأتى بعد ذالك الشروح لهذا المتن
ضافية الاذيال بالغة الى الغاية فى البيان والايضاح والله الموفق
والمعين۔

النّاشر

شهر شعبان ۱۳۸۱ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لاهله والصّلوة على اهلها

اوّل ما يجب ردّه لاثبات الحقائق الدينية مزعمة السّوفسطائية
بالتّشكيك او الانكار او التّصويب والعمدة فى ردّها الوجدان وابطال
نفسها بنفسها ودلالة الاستدلال بخطأ الحواس والعقول على معرفة
الحقائق فى الجملة وبعد ثبوت الحقائق فلا معنى لانكار الحاجة الى الدّين
والنّحلة لكون العلم كمالا بنفسه اوّلا وكون الحقائق الدينية على
فرض تحققها ممّا يناط بها قوام معاشنا ومعادنا فلا محيص لنا عن النظر
فيها ثانيا واختلاف السّبل لا يوجب الوقوف عن السّلوك بعد كون الغاية
ممّا يضطرّ اليها والضّرورة الرّوحية كالضّرورة الجسمية الّتى لا يوجب

الاختلاف فيها رفع اليد عن اصلها والسّلوك مع الاختلاف يحتمل الوصول بخلاف الوقوف فهو مع الاشتراك في الحيرة خير منه مع انّ الضّلال مع السّلوك قد يكون قصوريّا فيكون عذرا بخلاف الوقوف فانّه تقصير لا محالة فانحلال اللّادينية شرّ ضلالا لاهمّ اعتناق الاديان الفاسدة واللّادينية انّما توجب نفي الافتراق مع اجتماع الكلّ على ذلك، وعليه فكلّ دين كفيل بذلك والّا فلا تكون الا مضيفة الى الفرق فرقة اخرى واثارة الحروب وسفك الدّماء ليس على الغالب الّا من انطلاء الاهواء بالصبغة الدينية وتشبّهه الكذب بحلية الصّدق لا تكون جريمة على الصدق الواقعي واين الدّماء الّتي اريقت على اسم الدّين في تاريخ العالم كله من الّتي اريقت في سبيل الآراء السياسية في هذه الازمنة الاخيرة وانّ اوّل ما يجب النّظر فيه من الحقائق الدينية النظر الى مبدأ الوجود.

فنقول

انّ اوضح الحقائق باسرها الوجود والعدم ولذلك قد ابيا عن التعريف سوى شرح اللّفظ وانهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا انّ التصديقان كذلك التصور بديهيان وكلّ منها امّا ان يكون بالذات اي غنيّا عن الغير او لا

فالوجود بالذّات للواجب والعدم بالذات للمحال وهما مفترقان بحسب الموصوف وكلاهما المحتاجان للممكن وهما مجتمعان فيه فالّذي هو في الكيان بين المحسوسات ليس وجودا ذاتيّا والّا لم يتغيّر فانّه دليل الحدوث والحدوث آية الامكان فاذا هو محتاج الى الغير ولا بدّ ان ينتهي الى ما بالذات لاستلزام احتياج الاجزاء احتياج المجموع فالغير الخارج عنه الغنيّ بالذات هو الواجب وكون الوجود ذاتيّا له ضمين باستجماعه للكمال كله وانتفاء النّقائص والشرور عنه وهي الحقيقة الواحدة المنحلّة لدى التّعبير الى الصّفات الثبوتية والسلبيّة باسرها فهي ليست الّا صفات في مقام الشّرح والحكاية لا في مقام الحقيقة ونفس الامر وانّما الثابت هناك ذات واحدة من كمال الاخلاص لها نفي الصّفات عنها لشهادة كل موصوف انه غير الصفة وشهادة كلّ صفة انّها غير الموصوف وسبيل معرفتنا لشئون كماله التعرّف بالنقائص الواجب تنزيهه عنها فقد يوجد لبعضها اسم على جهة الايجاب فتعدّه في الصّفات الثبوتية وقد لا يوجد فيعقد لها عنوان الصّفات السلبية فنحن الى التسبيح اقرب منّا الى الحمد فالجهل نقص يجب تنزيهه عنه وهو معنى العالم وعموم كونه نقصا يوجب عموم علمه وينبغي ان يكون في مقام الاثبات

متقدّماً على القدرة اذ كل قادر يجب ان يكون عالماً وليس بالعكس ويدل عليه ايضاً ثبوته في جملة خلائقه لاستلزامه كمال في المخلوق كمال الخالق بخلاف النقص وهو دليل على ثبوت القدرة ايضاً مع قدمه والحدوث في المخلوق وهو لا يتأتّى الّا مع القدرة وبرهان ثبوت العقول العشرة مع الافلاك بحجّة انّ الواحد لا يصدر عنه الّا الواحد مدخول باختصاصه بالعلّة الموجبة لا غير وان كان تغاير الجهة في العقل الاوّل موجباً للتعدد في ذاته فكيف يصدر عن الواحد والّا فكيف يصدر عنه الاثنان ثمّ انّه لا موجب للحصر في العشرة وان كان الفلك التاسع بحركاته كافياً لتوليد الحوادث بلا نهاية فما بال الفلك الاوّل لا يكفي لذلك وكما انّ مرجع الكل باعتبار الحقيقة هي الذات فمرجع سائر الصفات الثبوتية بحسب المفهوم الى العلم والقدرة كالمدرك والسميع والبصير الراجعين الى الاوّل والحيّ الى كليهما وكذلك المريد فانّ الارادة هي تعلّق القدرة باحد الجانبين على حسب مقتضى العلم بالنظام العام فالعلم وحده لا يلاحظ فيه جهة التأثير والقدرة وحدها ليس فيها ترجيح ولكن بالتمام يحصل الترجيح والتأثير واما نفس الفعل فهو المترتّب عليه ولنعد الرجوع الى الذات تا البحث عن حقائق العلم والقدرة

والارادة ونحوها ممّا لا محصّل له اصلاً واما كونه متكلّماً فامّا راجع الى القدرة او هو من صفات الفعل والصفات المذكورة بعضها ثابت بالعقل كالعلم والقدرة وما يرجع اليهما صريحاً وبعضها بالعقل معنى وبالسمع لفظاً كالسميع والبصير ومثله التكلّم على تقدير رجوعه الى القدرة والّا فبالسمع مطلقاً واما الصدق فهو من صفات الفعل ثابت بالعقل وذكره تحت عنوان "العدل" اولى منه تحت عنوان "التوحيد" وبكون التشخّص نفس الوجود وهو عين ذاته بقضيّة الوجوب يثبت انّه واحد لا شريك له ويمكن اثباته بالسمع ولا دور لانّ المتوقّف عليه حجّية السمع وجود الواجب مع حكمته وعدله لا وحدته مع اختصاص اضطرار قيام الحجّة العقليّة بالواحد من دون حاجة الى سواه مع انّه لو كان معه اله آخر لأتتنا رسله ولرأينا آثار قدرته مع انّه لو كان فيهما آلهة الّا الله لفسدتا على ما هو المقرّر من برهان التمانع وليس بمركّب لاستلزامه الحاجة المساوقة للامكان ويتبعه نفي الجسميّة والمكان والرؤية وسؤال موسى انّما كان على لسان قومه والتعليق على استقرار الجبل لا امكانه واذا انتفى انتفى المشروط المقرون بسوف الشامل للآخرة بدلالة الآيات الكثيرة من القرآن فما تقولونه بوقوعها في الآخرة

مع استحالته عقلاً معارض بنص القرآن وقول موسى لما افاق (سبحانك)
دال على كون الرؤية مما يجب تنزيهه تعالى عنه ثم قوله وانا اول المؤمنين
يدل على كون القول بها منافيا للايمان ويدل عليه نص قوله لا تدركه
الابصار وهو يدرك الابصار، المقرون ببرهان (وهو اللطيف الخبير) على
سبيل اللف والنشر وقوله الى ربها ناظرة، منصرف الى انتظار الرحمة
بعناية فى اللفظ او المعنى وكمال العلم مع القدرة يستوجب الحكمة والنزاهة
عن القبيح ولولاه لانسد باب اثبات النبوة والمعاد وثبوت الحسن والقبح
فى جملة من الافعال بالذات امر ثابت بالوجدان والعدل فعل الخير والصالح
بحسب النظام لا المساواة بالاطلاق لانها قد تكون خلاف العدل والصلاح
والتفاوت فى الخلق بمقتضى الحكمة امر ثابت بالعيان والعدل والقدرة
ينفيان الجبر والاختيار والامر بين الامرين ثبوت تاثير القدرة للعبد مشروطا
بعدم مزاحمة الارادة الربانية بنفى بعض الاسباب او ايجاد الموانع
ففعل العبد تحت قدرته المؤثرة فيه لولا معارضتها بالقدرة التى هى فوق
اقدار البشر والعلم مطابق للواقع لا مؤثر فيه والقضاء والقدر
غير مؤثر بمعنى الحكم خاص بالمطلوبات ولا ارادة تكوينية بالنسبة
العلم

الى المعاصى لمنع حكمة الاختيار والختم والطبع عقوبة مترتبة على الكفر السابق
مع عدم البلوغ الى حد الالجاء بدلالة الاستثناء والاضلال قضية
سوء الاختيار بدليل (انما يضل به الا الفاسقين) واما الالام فاقوال
الثنوية والتناسخية والاشاعرة فيها باطلة بفساد المبنى والحق انها تكون
مستندة الى فعل مختارين الخلائق على طبق النظام العام او من الخالق
عقوبة على اعمال سابقة او معوضة بمثوبة لاحقة تهون معها ولا يجب
علم المؤلم بها فى الحال هذه هى زبدة القول فى صفات الذات المعنونة بالتوحيد
وصفات الفعل المعنونة بالعدل والاسماء الحسنى كلها ترجع الى الصفات
المذكورة فرادى او مثنى كما يظهر عند النظر الى معانيها وقول الاشاعرة بكون
الخلق من الله والكسب من العبد غير معقول وتوهم لزوم الشرك مع كون الخالق
هو العبد مردود نقضا بالوجود والعلم والقدرة والحيوة من الامور الثابتة
للعبد مع ثبوتها اولا لله والتجاء الصوفية الى وحدة الوجود هادم لبحث
الجبر والاختيار فلا يلزم من خالقية العبد شرك بعد ما لم يكن الا لله و
حلا بالميزة بين ما بالذات وما بالغير فالخالق الكافى بالذات فى الايجاد هو الله
وغيره يكون خالقا بالقدرة التى له بعطاء البارى سبحانه كما فى الوجود

واضرابه فليس موجبا للاشراك وتداثبت الكثرة فى الخالقية عموماً بقوله (احسن الخالقين) وخصوصاً باسناده الى عيسى بن مريم والكسب ان كان مؤثرا عاد المحذور والذى يزعمون والا عاد الجبر مع تبعاته وظاهر لوجدان فى افعال الانسان مع ظواهر القرآن دليل على اسناد الافعال الى البشر ولا موجب لصرفها الى سواه مع دلالة العقل القطعى على طبقه وكون انكاره هادما لاصول الدين بحذافيره وما نقول من كون× الداعى له الى الفعل هو حسنه اما ذاتا او بواسطة ما يجعله حسنا وهو غير الغرض المسارق للاحتياج والتكليف حسن للتدرج الى ظهور اثر الاختيار الذى هو الاصل فى شرف الانسان والتفريق فيه بين المؤمن والكافر والمطيع والعاصى غير معقول لتأخرها عن التكليف مع توقف وجه حسنه وهو ظهور الاختيار على الاشتراك ويلحق به فى الحسن كلما يقوم معه فى ظهور شأنه كوجود ابليس والظلمة امثال نمرود وفرعون ويزيد فلولاهم لما ظهرت المزايا الفاضلة فى مقابليهم فشرهم على انفسهم واما بالنسبة الى المهضومين بايديهم فليس فى وجودهم الا الخير الصرف والحسن البحت وهو الداعى للحكيم الى خلقهم مع كون شرهم بسوء اختيارهم العائد

× وان فعاله معطلة باثبات نفوذ كون

الى انفسهم لا الى الوجود المتقاص من الحكيم تعالى علوا كبيرا وما دل على الميثاق والطينة كثير لا يستطاع رده ولكنه لا يلازم الجبر والحيوة والموت كغيرهما من الاحوال الطبيعية منوطان بالاسباب مع المقهورية لارادة البارى سبحانه على حد الامر بين الامرين فلا موجب لانكار ما يسمع اليوم من اقتدار الاطباء على اعادة الحيوة فى الجملة -

(اما الرسالة)

فهى بالمعنى اللغوى تشترك بين الملك والانسان كما بالقرآن : الله يصطفى من الملئكة رسلا ومن الناس ، واطلاق الارسال ليس من جهة البعد المكانى لان الله سبحانه تعالى عن الجهة والمكان وانما هو بالنظر الى بعد الخلائق عن ساحة رفعة الخالق ولكنها بالمصطلح الدينى مختصة بافراد البشر ينتجبهم الله للاصلاح والهداية ونفس الرسالة بالمعنى الاول لا يستتبع فضلا للرسول على من ارسل اليه ولذلك لم يلزم افضلية الملئكة من الانبياء مع كونهم رسلا بين الله وبينهم ولكنها بالمعنى الثانى مقرونة بعنوان الخلافة وهى النيابة عن الله فى الحكم بين الناس والسيادة عليهم والكفالة باصلاحهم وارشادهم فهى مستتبعة فضلا للرسول على من سواه واستدل

واضرابه فليس موجبا للاشراك وقد اثبت الكثرة فى الخالقية عموماً بقوله (احسن الخالقين) وخصوصاً باسناده الى عيسى بن مريم والكسب ان كان مؤثراً عاد المحذور الّذى يزعمون والّا عاد الجبر مع تبعاته وظاهر لوجدان فى افعال الانسان مع ظواهر القرآن دليل على اسناد الافعال الى البشر ولا موجب لصرفهما الى سواه مع دلالة العقل القطعى على طبقه وكون انكاره هادما لاصول الدّين بحذافيره وما نقول من كون× الذّى لا اله الى الفعل هو حسنه امّا ذاتاً او بواسطة ما يجعله حسنا وهو غير الغرض المسارق للاحتياج والتكليف حسن للتذرّع الى ظهور اثر الاختيار الّذى هو الاصل فى شرف الانسان والتفريق فيه بين المؤمن والكافر والمطيع والعاصى غير معقول لتأخّرها عن التّكليف مع توقّف وجه حسنه وهو ظهور الاختيار على الاشتراك ويلحق به فى الحسن كلّما يقوم معه فى ظهور شأنه كوجود ابليس والظلمة امثال نمرود وفرعون ويزيد فلولاهم لما ظهرت المزايا الفاضلة فى مقابليهم فشرّهم على انفسهم وامّا بالنسبة الى المهضومين بايديهم فليس فى وجودهم الّا الخير الصّرف والحسن البحت وهو الّذى امى الحكيم الى خلقهم مع كون شرّهم بسوء اختيارهم العائد

× وافعاله معللة بالغايات يعود نفعها الى الكون

الى انفسهم لا الى الوجود المتقاصّ من الحكيم تعالى علواً كبيراً وما دلّ على الميثاق والطينة كثير لا يستطاع ردّه ولكنّه لا يلازم الجبر والحيوة والموت كغيرهما من الاحوال الطبيعيّة منوطان بالاسباب مع المقهوريّة لارادة البارى سبحانه على حدّ الامر بين الامرين فلا موجب لانكار ما يسمع اليوم من اقتدار الاطبّاء على اعادة الحيوة فى الجملة -

(امّا الرّسالة)

فهى بالمعنى اللغوى تشترك بين الملك والانسان كما بالقرآن : الله يصطفى من الملئكة رسلا ومن الناس ، واطلاق الارسال ليس من جهة البعد المكانى لانّ الله سبحانه تعالى عن الجهة والمكان وانّما هو بالنّظر الى بعد الخلائق عن ساحة رفعة الخالق ولكنّها بالمصطلح الدّينى مختصّة بافراد البشر ينتجبهم الله للاصلاح والهداية ونفس الرّسالة بالمعنى الاوّل لا يستتبع فضلا للرّسول على من ارسل اليه ولذلك لم يلزم افضلية الملئكة من الانبياء مع كونهم رسلا بين الله وبينهم ولكنها بالمعنى الثّانى مقرونة بعنوان الخلافة وهى النّيابة عن الله فى الحكم بين الناس والسّيادة عليهم والكفالة باصلاحهم وارشادهم فهى مستتبعة فضلا للرّسول على من سواه واستدلّ

الحكماء على وجوب الرسالة بكون الانسان مدنيا بالطبع واقتضاء التمدن
للمشاركة فى الاعمال واداته الى التنازع والتخاصم ومسيس الحاجة الى
قانون حافظ للحقوق والحدود وحاكم يحكم على طبقه وهو النبى والرسول
وهذا الطريق يختص بحقوق الناس فيخرج منه نواميس الاخلاق الشخصية
ومابين العباد وبين الله والاولى بناء مسألة النبوة على الربوبية المقتضية
لتهيئة الاسباب لارتقاء النوع الى الكمال اللائق به وحيث لاجبر فى افعال
البشر كما ثبت فى مبحث العدل فلا بد من كون ذلك على نظام التشريع
المستبقى للاختيار وحيث كان تعالى الواجب عن الجسمانيات مانعا من
مباشرته ذلك بنفسه فلابد ان يكون ذلك بنيابة من يستأهل لذلك
من افراد الانسان وذلك هو النبى والرسول ولابد من اية مختصة به دالة
على نبوته واختصاصها به هو الاعجاز ولولا الاختصاص لبطلت الدلالة
وهى اما عقلية واما حسية وهى ابلغ تأثيرا فى العوام فلابد منها فى
تمام الحجة ولايجعل الله النبوة لمن لايؤمن منه الضلال والاضلال
فلابد ان يكون معصوما عن العمد والخطاء والنسيان ومراتب النفوس
بحسب التيقظ والكمال المانعين من الخطأ والنسيان متفاوتة بالوجدان

فالعصمة منوطة بعلمه سبحانه فى من يستأهل ذلك لايعلمه منه حتى
يسأل عن المرجح والمراتب ذاتية لاتقبل الجعل والامر بالاتباع انما هو فى العمد
والاختيار لا الامتناع من السهو والنسيان فانه لغير من هو بتلك المرتبة مما
لا يطاق ومايوهم بظاهره خلاف العصمة من القرآن مصروف عن ظاهره
بضرورة العقل مع انه ليس فى القرآن اسناد مايكون ذنبا على نحو الحمل الشائع
المتعارف الى احد من الانبياء وانما هو اسناد هذه اللفظة بمفهومها
اومايساوقها الى بعضهم ولايلزم ان يكون من الذنوب بذلك الحمل بل
قد يطلق ذلك على غير ما هو من هذا القبيل بنحو من العناية ولا يخفى ان
المنافى للعصمة هو صدور مصاديق الذنب لامفهومه على بعض الاعتبارات
وحيث ان الرسل قد فضل بعضهم على بعض فلاريب ان المرتبة الدانية
من سيرة المفضول بالنسبة الى المرتبة العالية من سيرة الفاضل منحرفة عن
الرشد داخلة فى الخطأ والخطل فيطلق عليه الذنب فى كلام من هو
محيط بكل تلك المراتب ومع ذلك فكلها داخل فى جامع العصمة اللازمة
للقدر المشترك من الرسالة فتفكر وتشكر، (اما) نهى ادم فكان
مقترنا بقرائن الارشاد فلم يكن عصيانه منافيا للعصمة ولم يكن الهبوط

الى الارض عقوبة والاسقط بالتوبة (واما) داود فلا نصدق حكاية العهد القديم فيه وما ورد في القران ليس منافيا للعصمة (واما) ابراهيم فلم يكن ما صدر عنه من تأليه الاجرام السماوية على نحو الاخبار عن الواقع و انما كان انشاءً بقصد التبكيت للخصوم على ان السياق يأبى عن كونه قصة حادث خارجي وانما هو بيان عن سير عقلي للانتقال من نفي الهية الممكن الى اثبات الواجب (واما) موسى فلم يكن قتله الا لمن يستحق قتله والندم لمخالفة التقية الراجحة في ذلك المحل دون الواجبة (واما) يونس فانما كان غضبه السابق لله واسفه اللاحق من قصور علمه عن سبب ارتفاع العذاب ولا جرم ان الغيب عند الله وكان تاركا للاولى من كمال التوكل على حكمته سبحانه -

وان خاتم الرسل محمد بن عبد الله المصطفى المؤيد بالادلة القاهرة من بشارات الانبياء السالفين والايات البينات التي افضلها القران وليس اعجازه من جهة الفصاحة فحسب بل من جهات شتى ذكرها شيخنا البلاغي في الائه واوعزنا اليها في مقدمتنا للتفسير وانه صلى الله عليه وآله وسلم افضل الانبياء بدليل الخاتمية وناسخية شريعته للشرائع الكاشفة

عن كونها اكمل بحسب النظام وخطورة موقف الصادع بها عليه السلام وكان في سيرته المتقدمة على البعثة ما يأخذ بالاعناق الى التصديق برسالته ووصمه بسفك المهج وكثرة الازواج حيلة لعاجز الجاحد و بطلانه ظاهر بالنظر الى الاسباب المنجرة الى الجهاد وكثرة الازواج انما اوجبت زيادة مشقة العدل على عاتقه مع جعل الحظ في التلذذ النفس او فر لعامة افراد الامة بتشريع النكاح المنقطع لهم من غير تحديد له بعدد وقصة زينب من ايات استقامته في العمل على منهاج شريعته لابطال تأثير التبنية في آثار البنوة الواقعية واذا كان اخذ على عاتقه بقضية الخاتمية القيام بامر النظم والارشاد الى آخر من النشأة البشرية فكان من الواجب عليه نصب خليفة من بعده ومرجع الوجوب عليه هو الوجوب على الله لكونه هو المصطفى له على نحو الخاتمية ولولا ذلك لفات غرضه من قبله وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ولو كان امر الحكومة في الدين الاسلامي بالشورى لكان من الحري للنبي ان يقيم لذلك مثالا من نفسه على حياته بان لا يستبد بالامر فيما بينهم بل يقنع لنفسه من الله بالزعامة الروحية +

ويجعل الامر فى الملك شورى بينهم ليختاروا حاكماً لهم على زمنه واذ لم يقع ذلك منه علمنا ان جعل الحاكم فى الاسلام ليس بيد الخلق بل الحق سبحانه واما الامر بالشورى فلا بد ان يحمل على ما لم يرد فيه قضاء من الله من الامور المباحة او التجربية والامر له بالمشاورة ليس مع ايجاب عليه للعمل به كما يدل عليه اتباعه بقوله: واذا عزمت فتوكل على الله- والا يكال الى الامة فى امر خلافته خلاف طريقته فى حيوته اذ لم يكن الامر بيد الخلق فى خلافة محدودة ببعض الايام من حيوته فكيف بما هو اهم من الخلافة الدائمة بعد وفاته واذا لم يكن فى امارة صغرى كامارة جيش حتى انه لم يعبأ بمخالفة الجمهور فى تأمير اسامة فكيف بالامامة الكبرى وما رتب على اتباع غير سبيل المؤمنين فهو مسبوق بقوله: ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى فيظهر منه ان مشاقة الرسول هى الاتباع لغير سبيل المؤمنين واذن فليس سبيل المؤمنين ما خالف قضاء الله ورسوله واما قوله لا تجتمع امتى على ضلالة فان كان المراد منه البعض ناقض قوله ستفترق امتى على ثلث وسبعين فرقة كلهم فى النار الا واحدة وان كان الكل فهو حق لدخول المعصوم فيه ولا يتحقق مع مخالفته

وايضاً مع مخالفة بعض كسلمان وابى ذر ومقداد وقضاء الله ورسوله فى امر الخلافة كان موجوداً على انحاء عديدة كالنص يوم انذار العشيرة و عند نزول اية الولاية والابلاغ العام الصريح بالغدير والنص على اثنى عشر خليفة والائمة واحد بعد واحد وما وقع بعد ذلك بالسقيفة فلم يكن الا فلتة على اعتراف صاحبهم وتسميته بالاجماع خلاف حقيقة المسمى لاشتراطه على مصطلحهم باجتماع اهل الحل والعقد المنتفى هناك وما بعد ذلك فهو مبتن على ذلك ولا نذكر المطاعن لكونها خارجة عن موضوع الامامة لاستغناء بطلان خلافتهم عن ثبوت تلك المساوى فيهم وان كان الحق ثبوتها من المصادر الوثيقة -

واما المعاد

وهو عنوان لما يتبعه من احوال النشأة الاخرة كالتوحيد لصفات الذات والعدل لصفات الافعال فالاقوال فيه اربعة النفى المطلق الذى هو مذهب الدهرية واللادينية وثبوته للروح فقط والجسم فقط و كليهما معاً والاخيرين الامامية وخلافه للجمهور فذهبوا الى الثالث ومآله الى فناء الروح الاولى واحداثها عند التركيب الثانوى

للجسم ولازمه نفى البرزخ وسؤال منكر ونكير وضغطة القبر وغير ذلك

امّا المنكرون للمعاد بالمرّة فاصل الكلام معهم انّما هو فى المرحلة الاولى

وهى اثبات المبدأ العدل الحكيم وعدم الاكتفاء بالمادّة الصمّاء العمياء

وبعد اثبات ذلك ينهدم بناء مزعمتهم من النّفى والانكار واصل الحجة

عليه قوله سبحانه أفحسبتم انّما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون -

ويظهر من ذلك انّ عقيدة المعاد مبتنية على ما تقدّمها من اصول الدّين

الاقرار بوجود الصّانع العليم الحكيم ونفى الجبر فى افعال العباد مع الحكم بالحسن

والقبح العقليّين وثبوت التّكاليف من لدن رب العالمين والبحث مع الدّهرى

انّما يكون باخراجه من الدّهريّة واللّادينية الى صراط التّوحيد والعدل،

والنبوّة وعند ذلك لا يجد مناصا من اقرار المعاد ومن دون ذلك فالبحث

معه خرط القتاد وبعد اقرار التّوحيد والعدل والنبوّة ايضاً فانّ الضرورة

العقليّة تتأدّى بحصول الجزاء للارواح كما هو مذهب الحكماء ولكنّ

نصوص القرآن والاحاديث تدلّ على كونه من سنخ الامور الجسمانية المتوقفة

على اعادة الاجساد والتّفاصيل الواردة فى ذلك تأبى عن احتمال حملها

على الاستعارة والمجاز فلا محيص من القطع به بعد ثبوت الصّدق والعصمة

فى المنبّى به لولا ثبوت الاستحالة فيه واثباتها على عاتق من ينفيه و

غاية ما هناك توهّم اعادة المعدوم وهو على القول بالهيولى والصّورة

المبتنى على ابطال الاجزاء الّتى لم يقم على نفيها برهان واذ كانت حقيقة

الجسم هى تلك الاجزاء فتأليفها بعد تفرّقها ليس الّا من قبيل تطوّر

الكيفيات وهو ظاهر القرآن مثل قوله تعالى أيحسب الانسان الّن نجمع

عظامه بلى قادرين على ان نسوّى بنانه، وقال جوابا للخليل اذ قال :

ربّ ارنى كيف تحيى الموتى: فخذ اربعة من الطّير فصرهنّ اليك ثمّ اجعل

٣ على كلّ جبل منهنّ جزءً ثمّ ادعهنّ يأتينك سعيا المنبى عن انّ الاعادة

انّما هى من قبيل الجمع بعد الفرقة وهذا الّذى كان مرتكزا من اثبات

المعاد عند المخاطبين من الماديين على ما دلّ عليه مقالة قائلهم

(من يحيى العظام وهى رميم) واما شبهة الآكل والمأكول فمجرّد استبعاد

على حدّ قول اهل الجاهلية : أاذا متنا وكنّا ترابا وعظاما أانّا لمخرجون،

وتندفع بالتميز بين الاجزاء الاصليّة والزّائدة والّتى يجب اعادتها

هى الاولى المحفوظة فى جميع التطوّرات دون الاخرى وبذلك يسقط السؤال

عن انّ المعاد ليدن اىّ يوم من ايّام الحيوة والقوى الجسمانية مجدّدة

* لم يجز الاجزاء التى [illegible]

لا تقوى على الافعال الغير المتناهية اذا لم يصلها مدد من مادّة لا تنفد و لا تفنى وبقاؤها غيرى لا بالذّات والحرارة الغريزيّة انّما تضمحلّ بمقاومة الرّطوبات اذا لم يمدّها ما ينعشها على ذلك المقدار وابدان اهل الجحيم تتفانى وتتجدّد على ما انبأ عنه القران وعلم البارى سبحانه بالجزئيات كالكلّيات فلا يعسر عليه تمييز اجزاء الاموات وانشقاق السّماء وتناثر النّجوم كلّ ذلك من مبادى المعاد لا اجزائه وامتناع الخرق فى الافلاك لكونه محدّد الجهات مزيّف اوّلا بانتفاء جسميتها فى العلم الحديث وثانيا باقتضاء المحدّدية بقاءها نوعا لا شخصا وقد انبأ القران بتبدّل الارض غير الارض والسموات واما الروح فمنها حيوانى وهو المنبعث من اجتماع الاجزاء الجسمانية كالبخار ينعدم عند تفرّق الاجزاء ومنها النّفس الناطقة و قال الحكماء بتجرّدها فلا تتّصف بالصّفات الجسميّة ولكن الوارد فى نصوص الشريعة اتّصافها بها فهى جسم لا كالاجسام مطابق فى الصورة لقالبه مفترق عنه بالكيفيات وهى معادة بالانتقال الى جسمها المعاد باعادة التاليف وهذا هو المعاد بالرّوح والجسم كليهما الذّى يذهب اليه المحققون من الامامية ويدلّ على مغايرتها للقالب الجسمانى قوله تعالى :

اذا سويته ونفخت فيه من روحى، وقوله بعد بيان مراتب الخلق الجسمانى ثمّ انشأناه خلقا اخر، وقوله : يا ايّتها النّفس المطمئنة ارجعى، وغير واحد من الاحاديث وكفى ذلك حجة على المطلوب مع قصور العقل عن الحكم فى ذلك بل ثبوت الشّواهد عليه من قبل العقل ايضاً كوقوع التّخالف احيانا بين صفتى الجسم والرّوح من القوّة والضّعف وعدم استلزام انفصال بعض الاجزاء منه للانتقاص منها وكثرة الفاعلين منه للانفعال مع وحدتها والحقّ بقاء الارواح ولا دليل على الفناء المطلق بمعنى العدم بل يكفى لصحّة قوله سبحانه، كلّ شيئ هالك وكلّ من عليها فان، الفناء بحسب الصّور الاجتماعية وقد انبأ القران عن تأثير النّفخة بالفزع والصّعق وعن اثار القيامة بانشقاق السّماء ونسف الجبال وتسجير البحار وليس ذلك كلّه من العدم المطلق فى شيئ نعم قد دلّ بعض الايات على حرمانها من الشّعور بالانفصال عن هذا الجسم مع شهادة البعض على ثبوته للشهداء وثبوت النّعيم والعذاب للمؤمنين والكفّار فى البرزخ ولعلّ عطاء الجسم المثالى قبل الحشر لمن تقتضى الحكمة للنّعيم او العذاب البرزخيّين تصحيحا للادراك يدفع الاعضال والله العالم بحقيقة الحال وقد دلّ القران وجملة من الاحاديث على ثبوت الحشر

للحيوانات ويقضى به حكم العقل بلزومه الاعواض عن الالام ولا باس بالتزام
ثبوت العقل والتكليف فيها فى الجملة وان كان بحكم العدم فى جنب ما للانسان
من ذلك، والحقّ التفصيل فيما بين العقاب فانه بالاستحقاق والثواب
فانّه بالتفضّل لعدم وفاء اعمالنا والعبادات بما سلف من الله سبحانه
من الايادى فانّى لنا بثبوت حقّ عليه وما دلّ من القرآن عليه فهو بعد
وعد الله سبحانه بذلك واذاً يكون الاخلال به من الظّلم والكذب
حاشاه سبحانه منهما واما العقاب فالحقّ امكان سقوطه بالعفو والمغفرة
حتى فى الكبائر والقبيح اخلاف الوعد دون الوعيد والشفاعة فى المذنبين
ثابتة للنبىّ والائمة والمؤمنين وما دلّ على نفى الشّفاعة محمول على الكفّار
مع تخصّصه فى القرآن لغير من ارتضىٰ ومن غير اذنه سبحانه والاحباط
منفىّ بمعنى نفى الثّواب الثّابت وثابت بمعنى اشتراط ثبوت الثّواب بجملة
من الشروط التى منها الموافاة على الايمان ولا وجه لانكار التكفير مع دلالة
القرآن عليه وكونه نوعا من المغفرة ومن جملة اسبابها التّوبة وهى
النّدم على معصية الله سبحانه لا التّبعات الدنيوية مع استعمال القوّة
الارادية على مقتضاه ويتبعه تدارك ما فات وادراك ما هو آت ولا عبرة

۲۳

بالنّدم النّاشى من العلم دون الارادة فانه قد يكون مقرونا مع العمل
بخلافه وهو موسّع مقيّد جمعا بين القرآن والحديث بما قبل المعاينة
وهو حضور الموت والتفكيك* فى الارتكاب ودلّت اخبارنا على حضور الائمة
عليهم السّلام عند الموت والعلم بحقيقة ذلك عند الله سبحانه و
اوليائه وكذا سؤال الملكين وهما النّاكر والنّكير او المنكر والنّكير و فى
بعض الاخبار انهما للمؤمنين المبشّر والبشير ولا موجب للتّاويل فى ذلك والرجعة
ثابتة بالقرآن والاخبار المتواترة اجمالا والتفاصيل واردة فى الآحاد لا يجزم
بها وكذلك خروج الدجال والسفيانى وغير ذلك من اشراط السّاعة كلّ
ذلك من الاسرار علمها عند الله سبحانه وليكن هذا آخر الكلام فى
اصول الاسلام والحمد لله فى آخر شهر الصيام ۱۳۷۲ھ فى لكهنؤ -
بيد على النقى النقوى كان الله له -

* فى التوبة [illegible] القلب

(تعليمى پريس لاهور)